

THE DIMENSIONS OF CHINA'S POLITICAL AND ECONOMIC INFLUENCE AND ITS CHALLENGES IN THE MEDITERRANEAN BASIN

Dr. ZEKRI Meriem¹

Abu Bakr Belkaid University, Tlemcen, Algeria

Abstract

China has achieved due to its developmental progress, a higher international status, which carries features of post bipolar era. China has the highest growth rate in the world, including its strategic regional and international weigh, its military organisations, which is led by dynamic advance. In addition, China has a high population, and historic, cultural and civilised heritage that made her attractive to many ideological and academic institutions. The aim of the world's interest in this power is to identify its success secret and to look at the future of this ascending power that holds regional and internationals ambitions. Recognising any dominant power can be through following its economic policies, for this purpose, the current study will discuss Chinese decision-making at foreign economic policy.

Key words: Mediterranean Sea, China economy, China political perspectives, security in the Mediterranean Sea.

 <http://dx.doi.org/10.47832/2757-5403.24.4>

¹  mm.merzougui@gmail.com, <https://orcid.org/0009-0000-9116-6759>

أبعاد السياسة الاقتصادية الصينية وتحدياتها في حوض المتوسط

د. مريم زكري

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر

الملخص

أصبحت الصين بفضل التنامي المستمر لمكانتها على الساحة الدولية، من السمات الرئيسية المميزة لفترة ما بعد نهاية القطبية الثنائية.

فالصين بمعدلات نموها الأعلى من نوعها في العالم، ووزنها الاستراتيجي على المستوى الإقليمي والدولي، ومؤسستها العسكرية المتجهة نحو التحديث، وكثافتها السكانية العالية، وإرثها الحضاري والتاريخي والثقافي الكبير، أصبحت محل اهتمام مختلف مؤسسات الفكر والمعاهد الأكاديمية المتخصصة عبر أنحاء العالم، لمحاولة معرفة السر الكامن وراء الصعود الصيني المتميز، ولاستشراف مستقبل هذه القوة الصاعدة، ذات الطموحات الإقليمية والعالمية. إن معرفة توجهات أية قوة صاعدة تمر عبر تتبع مسار سياستها الاقتصادية، لذلك سيتناول هذا البحث عملية صنع القرار في السياسة الاقتصادية الخارجية الصينية.

الكلمات المفتاحية: البحر الأبيض المتوسط، اقتصاد الصين، أبعاد السياسة الصينية، الأمن في المتوسط.

الإشكالية: بما أن الصين تعد من القوى الكبرى التي لها مجال تأثير وتحرك كبيرين، كما أنه لهذا النوع من القوى عادة استمرارية في سياساتها الخارجية، فالإشكالية التي يعالجها هذا البحث تدور حول حدود الاستمرارية والتقطع في سياسة الصين الاقتصادية، وهي الإشكالية التي يمكن ضبطها من خلال السؤال التالي: " ما مدى الاستمرارية والتغير في سياسة الصين الاقتصادية؟ "

أبعاد السياسة الصينية في المتوسط

أصبحت الصين محل اهتمام مختلف مؤسسات الفكر والمعاهد الأكاديمية المتخصصة عبر أنحاء العالم، وذلك بفضل التنامي المستمر لمكانتها على الساحة الدولية، فبمعدلات نموها العالية، ووزنها الاستراتيجي إقليمي ودوليا، وكثافتها السكانية العالية وتحديث المؤسسات العسكرية واكتسابها إرثا حضاريا وتاريخيا وثقافيا، هذا ما يثير فضول الباحثين لمعرفة السر وراء الصعود الصيني المتميز وسياساتها الخارجية ذات الطموح الإقليمي والعالمي.

فإذا رجعنا إلى محددات السياسة الخارجية الصينية يمكن تلخيصها في عدة نقاط لا تقل أهمية عن بعضها فالعامل الجغرافي أولا يلعب دورا هاما في تحديد التوجهات العامة للسياسة الخارجية الصينية نظرا للموقع الجغرافي التي تشغله في منطقة شرق آسيا، هذا الموقع ذو أهمية جيوسياسية وإستراتيجية هامة (Hai, 2007, p. 4)، كما أن المساحة التي تتركب

عليها الصين زادت من أهميتها، كونها تعد ثالث أكبر دولة في العالم بعد روسيا وكندا، وبهذا فالصين لها عمق استراتيجي كبير وهو عامل مهم في تدعيم وزن الدولة الاستراتيجي، كما أنها تشرف على طرق تجارة هامة، سواء برية كطريق الحديد "Silk road" أو بحرية فهي تطل على المحيط الهادي، وبحر الصين الجنوبي والشرقي، والبحر الأصفر، ومضيق فرموزا. هذا الامتداد الجغرافي يفسر تنوع المناخ، والأقاليم وتعدد الثروات وهو ما يؤثر إيجابيا على الاقتصاد الصيني. أما العامل البشري، فالصين تعد أكبر بلدان العالم من حيث الكثافة السكانية، هذه الكثافة الهائلة التي تؤهل لتصبح سوقا واسعة تستوعب المنتوجات المحلية والعالمية (Candice, 2009, p. 11).

أما العامل الاقتصادي، فبفضل السوق الاستهلاكية الواسعة والإصلاحات الاقتصادية المتبعة، والخروج من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق الاشتراكي الذي يزاوج بين القطاعين العام والخاص، كل هذه المحددات الاقتصادية أصبحت سببا في اعتبار الاقتصاد الصيني من الاقتصاديات الواعدة والكبرى في العالم. أما العامل العسكري هو الآخر ساعد على تطور هذه السياسة الخارجية فالمؤسسة العسكرية الصينية تعد من أكبر المؤسسات العسكرية في العالم بفضل ما تتميز به من تعداد متفوق ومن حيث التسليح الاستراتيجي والتقليدي إضافة إلى التقنيات المتطورة والكفاءة التكنولوجية. أما العامل الأخير هو العامل الثقافي والاجتماعي الذي يلعب دورا أيضا، فالتركيبة العرقية ودرجة التماسك الاجتماعي وقيم المجتمع السائدة فيه من جهة وتاريخ الصين الذي يعتبر تاريخا للعظمة القومية من جهة أخرى، كما أنه تعبير عن أنماط ثقافية ومعتقدات وهياكل قيمية حضارية وثقافية.

وعلى ضوء هذه العوامل والمحددات تبلورت توجهات السياسة الخارجية الصينية فهي تسعى لتحقيق جملة من المبادئ هي:

- تسعى السياسة الخارجية الصينية إلى خلق بيئة دولية آمنة والحفاظ على السلم والأمن الدوليين وتطوير علاقاتها مع الدول معتمدة على الاحترام المتبادل للسيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتسعى إلى تحقيق المساواة الدولية والتعايش السلمي (غيل، 2009، صفحة 189، 190).

- تعمل السياسة الخارجية الصينية على تعزيز علاقاتها التضامنية مع الدول النامية واستخدام مبدأ حسن الجوار.

- تهدف السياسة الخارجية الصينية إلى وضع نظام عالمي سياسي واقتصادي جديد تعمل من خلاله إلى السعي لاستقرار العلاقات الدولية.

- تطبق السياسة الخارجية الصينية مبدأ العدالة الدولية في علاقاتها الخارجية، حيث تركز جهدا للحفاظ على السلم العالمي وتسوية النزاعات. (غيل، 2009، صفحة 192)

التوجه الاقتصادي الصيني في المتوسط.

تعد أهم معالم السياسة الخارجية الصينية هي التوجه نحو الاهتمام بعلاقاتها مع دول العالم الثالث، وبعدها كان الاهتمام ذو طابع سياسي واقتصادي في فترة الحرب الباردة، تحول الاهتمام إلى طابع اقتصادي فقط، فالمتغير الاقتصادي يلعب دورا مهما في سياسة الصين الخارجية وهو من الأهداف الرئيسية في توجهاتها العامة نظرا للوزن الاقتصادي الصيني الواضح تأثيره في المنظومة الاقتصادية العالمية والزيادة الكبيرة في نموها الاقتصادي القومي.

يتضح اهتمام السياسة الخارجية الصينية بمنطقة المتوسط، فبعد أن كانت المنطقة مجال للتنافس بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، دخلت الصين هذا المجال عن طريق الأسلوب الذي يميزها عن باقي القوى والفواعل الدولية لكبرى. انطلاقا من مبادئ ومحددات سياسته التي تقوم على التعايش السلمي (Valerie, 2008, p. 6)، كما أن التغيير الذي حصل في السياسة الدولية وإعطاء العامل الاقتصادي الأولوية في السياسة الخارجية، فالصين أولت كل اهتماماتها لتحقيق السلم والأمن الدوليين والعمل على تنامي العولمة الاقتصادية والتعددية القطبية، وفض النزاعات ساعية لتحقيق الأمن الاقتصادي (غيل، 2009، صفحة 64).

ومن هنا برزت السياسة الصينية في محاولاتها لإيجاد صياغات أمنية لمواجهة التهديدات الأمنية في المتوسط باعتبار أن عدم الاستقرار حتما سيؤثر على الأمن الاقتصادي الصيني في المنطقة.

فالساسة الصينية تتبنى دائما شعارات سلمية وتعمل على الإصلاحات الاقتصادية، هذا التفوق هو الذي ساعد على دخول الصين المنطقة كمنافس قوي، هذا ما جعل الاتحاد الأوروبي يفسر هذا التنافس على أنه خطر يهدد العلاقات الأورو-متوسطية. خاصة وأن التركيز الصيني على المبادلات التجارية والاقتصادية ساعد على التغلغل وسهولة التعامل في المنطقة وهو ما عقد المبادلات البينية للسلع الأوروبية في المتوسط.

فالصين تقود سياسة انفتاح واسعة المجال مع دول جنوب المتوسط، وهو ما أحدث تقلبات في موازين القوى الاستراتيجية في حوض المتوسط، باعتماد السياسة الصينية على الاستثمار في كل المجالات الزراعية والصناعية والتجارية، ومن هنا يمكن تفسير سياسة الصين في المنطقة يقف على تحقيق أو الوصول إلى نقطتين أساسيتين، الأولى تتمثل في البحث عن تحقيق مكانة وقوة في السياسة الدولية من خلال الاندماج في المنطقة رغم البعد الجغرافي عنها، والثانية توسيع التوجه الاقتصادي الصيني واحتياجاتها إلى البترول هذا ما استدعى وصولها إلى المراتب الأولى عالميا في استهلاك البترول. ومع وضع الموارد الطاقوية في أولوية السياسة التي تنتهجها الصين للتغلغل في منطقة المتوسط والقارة الإفريقية، (Jean, 2006, p. 152), فالشركات الصينية متعددة الجنسيات التي تعمل في صناعة البترول والغاز تؤدي الدور الأساسي للتنمية والاستثمار (كريس، 2009، صفحة 60).

ومما سبق يمكن تلخيص السمات التي تقوم عليها الاستراتيجية الصينية في المنطقة فيما يلي (كريس، 2009، صفحة 61):

الميزة السياسية التنافسية: فالسياسة الصينية تعبر دائما عن الرغبة في العمل مع الدول استنادا إلى مبادئها المتمثلة في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

الميزة التفاضلية الاقتصادية: تستخدم السياسة الصينية استراتيجية العطاء ذو تكلفة منخفضة والتركيز على التكاليف الإدارية الأقل، وهو ما يميزها عن الشركات المتعددة الجنسيات الغربية وعن استراتيجياتها في المنطقة.

وما يميز الاستراتيجية الصينية هو إهمالها للجانب الأيديولوجي واهتمامها بالزحف التجاري للأسواق العالمية، ونشر السلع الصينية، وعدم تدخلها في النزاعات داخل المتوسط، فالنظرة الصينية لحوض المتوسط هدفها الحفاظ على مجالات العبور وتصريف المنتجات الصناعية واعتبار المنطقة مصدر للطاقة دون التدخل في قضايا الأمن في المتوسط. فالعلاقات التي تربط الصين مع دول جنوب المتوسط ترتبط باستراتيجية متكاملة مرتبطة بعنصرين: الأول انتماء الصين إلى الدول الكبرى في العالم هذا ما يجعلها تستطيع رسم سياسات تعاون في مختلف القارات والأقاليم والثاني تفسير القوة الصينية بالصعود الاستراتيجي التي ترتبط بالزيادة الشاملة في كل المقدرات وبالتالي زيادة التأثير في حدة التنافس مع القوى الدولية الإقليمية العالمية (Patric et al., 2011, pp. 98,99)

البعد الأمني للسياسة الصينية في المتوسط.

من خلال السياسة الأمنية البرغماتية والقوة الاقتصادية المتطورة والديبلوماسية الأمنية الجديدة، نجحت الصين في علاقاتها المثمرة مع دول العالم وإقامة شراكات جديدة في جنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى وأوروبا وفي أفريقيا وأمريكا الجنوبية برزت هذه السياسة وفتحت فضاء استراتيجي شاسع لتوسيع النفوذ الصيني على الصعيدين الإقليمي والدولي. (غيل، 2009، صفحة 14)

بحيث شكلت الاستراتيجية الأمنية الجديدة فرصا وتحديات مهمة أمام الصين لتحسين مكانتها في النظام العالمي وهو ما طور كذلك صورتها على الصعيد الأمني الإقليمي الدولي. (غيل، 2009)

كما أن أحداث 11 سبتمبر 2001 فتحت فرصا لنجاح الديبلوماسية الأمنية للصين، هذه الهجمات أكسبت الصين المقاربة الصينية لمفهوم أمني جديد واستراتيجية أمنية إقليمية متطورة خاصة تجاه أفريقيا (Valerie, la stratégie Africaine de la Chine, politique étrangère, 2006, p. 365)

وبعد الانتفاضات التي شهدتها العالم في 2011 وما يسمى بـ"الربيع العربي" والأزميتين التي شهدتهما سوريا وليبيا، نشطت الصين دبلوماسية ساعية في ذلك إلى تحقيق تعاون مع هذه الدول دون أي قيود أو شروط (غيل، 2009، صفحة 106)، على خلاف الاتحاد الأوروبي الذي يعتمد في سياساته الإقليمية المتوسطة على مبدأ المشروطة والديمقراطية، هذا ما ساعد على تنامي الدور الصيني في المتوسط. فبعد الاتحاد الأوروبي تعتبر الصين من أقوى الدول الشريكة لدول جنوب المتوسط، رغم اختلاف الفرق في حجم المبادلات بين الاتحاد الأوروبي والصين. فالعلاقات الصينية بالصفة الشمالية للمتوسط تتجسد بأرقام هائلة مقارنة مع الأرقام المجسدة مع الضفة الجنوبية والحجم المالي للاستثمار الأوروبي في الصين، إضافة إلى حجم الصادرات الصينية الهائل إلى أوروبا، ومن خلال هذه النقاط نلاحظ القوة الصينية في المتوسط على مستوى ضفتيه الشمالية والجنوبية (الحسيني، 2017).

لكن على الرغم من أن الطابع التجاري هو الغالب على هاته العلاقات التي هي في تطور مستمر، إلا أن البعد الأمني له مبرراته، حيث تأخذ الصين في عين الاعتبار القدرة الاقتصادية التي سيطرت من خلالها على الأسواق العالمية لتقوية قوتها العسكرية حيث أصبحت الصين تشكل الخطر الاستراتيجي المستقبلي على الغرب، على الرغم من أن السياسة الصينية تسعى لمواجهة القوى التي توظف قدراتها العسكرية في اقتصاداتها. ويظهر ذلك من خلال نشاطها الديبلوماسية في سوريا واعتراضها على السياسات الأورو-أطلسية إثر الانتفاضات في شرق وجنوب المتوسط، ورفضت التدخل العسكري

في ليبيا واعتبرته السبب في الفوضى وللاستقرار الذي شهده البلد. وبهذا يمكن القول أن العامل الجيو-اقتصادي يغلب على الوجود الصيني في المتوسط لارتباط الصين اقتصاديا مع أوروبا وإفريقيا وأمريكا، وبالتالي تسعى إلى الاستفادة من العلاقات الاقتصادية الأورو-متوسطية، فهي تركز اهتماماتها على الاستثمار في قطاع الخدمات والقطاع الصناعي وبهذه القطاعات تتنافس مع الاتحاد الأوروبي في المنطقة.

وتبقى العلاقة التي تقيمها الصين مع ضفتي المتوسط الشمالية والجنوبية تخضع لسياستين مختلفتين، إذ أن العلاقات مع الضفة الشمالية يغلب عليها الطابع التجاري بتصدير كل المنتجات الصناعية التحويلية الصينية واستيراد المنتجات التقنية المتقدمة. أما العلاقة مع الضفة الجنوبية تبحث الصين من خلالها على الموارد الأولية وإيجاد أسواق لتصريف منتوجاتها ومجال للأشغال العمومية، وتبقى دول جنوب المتوسط الأضعف في حصة الاستثمارات الخارجية الصينية. وتبقى الاعتبارات القيمة الأمريكية الأطلسية هي المتحكمة في البعد الأمني في حوض المتوسط والموجهة للسلوك الصيني تجاه المنطقة. وهو ما يعرض المنطقة المتوسطية إلى ارتباكات أمنية وتنافس عسكري عليها كون أن الصين فاعل أمني جديد في حوض المتوسط هو دولة نووية وتمتلك تكنولوجيا نووية متطورة، وهو ما يعقد البنية الأمنية والجيوسياسية في المتوسط، ويمهد للدور الأمني للصين في المنطقة بعد أن كانت سيطرتها اقتصادية فقط.

وفي الأخير يمكن القول أن الصين تعتمد في صناعة القرار وسياستها الخارجية على عدة عوامل منها البيئة الداخلية، إضافة إلى عناصر القوة الاقتصادية والعسكرية وبنية مؤسساتها السياسية، كما لعبت القيادات الصينية عن طريق التداول على السلطة وتميز شخصيات هذه القيادات بالقوة والمسؤولية دورا هاما في عقلنة وفعالية القرارات السياسية لدى الصين، وهو ما ساهم في تطور السياسة الخارجية الصينية من حيث التحرك والتأثير ويظهر ذلك جليا من خلال تنامي دورها في العلاقات الدولية وانضمامها لمختلف المنظمات الإقليمية والعالمية واستمرار تميز سياستها الخارجية رغم اعتبارها من الأنظمة المغلقة سياسيا، إلا أن استمرار التنمية الاقتصادية، والحفاظ على الاستقلال ووحدة الأراضي، ويمكن اعتبار التغيرات الحاصلة في السياسة الخارجية الصينية تغيير تكيفي بحيث تبقى دائما محافظة على نفس الأهداف والوسائل والأدوات لتنفيذ سياستها الخارجية بجو من الهدوء والثبات والتريث في ردود أفعالها.

المحددات الاقتصادية: يعد الاقتصاد الصيني من الاقتصاديات الصاعدة والواعدة، بفضل السوق الاستهلاكية الواسعة التي تحصي ما يفوق المليار مستهلك، خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية المتبعة منذ العام 1979، والخروج من الاقتصاد الموجه إلى "اقتصاد السوق الاشتراكي"، الذي يزاوج بين القطاع العام والقطاع الخاص، وهو ما يعرف في الصين "بسياسة المشي على ساقين"، والتدرج في إدخال الإصلاحات الاقتصادية تماشيا مع الحكمة الصينية القائلة "عبور النهر عن طريق تلمس مواقع الأحجار بالقدمين".

وقد تطور الاقتصاد الصيني على مرحلتين، الأولى وهي مرحلة ما قبل الإصلاح، التي بدأت مع ميلاد جمهورية الصين الشعبية عام 1949، حيث تبنت الصين النموذج الستاليني، ثم تحول بعد ذلك إلى نظام التخطيط المركزي، ومنه إلى نظام الخطط الخماسية، مع التأكيد على تنمية الصناعات الثقيلة، ثم إلى نموذج التعبئة الجماهيرية بالاستخدام المكثف للقوى العاملة، ومنه إلى التركيز على الكفاية الإنتاجية والاعتماد على الذات مع إدارة مركزية للصناعات،

وقد حقق الاقتصاد الصيني معدلات تنمية معقولة خلال هذه الفترة، لكنها معدلات لا تقارن بما حقق بعد إتباع الإصلاح الاقتصادي الشامل في عهد "دنج كسياو بونغ". (البويوي، 1997، صفحة 136)

حيث تراوحت نسبة النمو في الفترة الممتدة من 1978-1998 بين 9% و13%، وبلغت قيمة صادراتها عام 1997 حوالي 183 مليار دولار، حيث عرفت نمو قدر بـ 20.6%، في حين لم تتعد نسبة نمو الواردات في نفس السنة 2.5% (محمود، 1999، صفحة 113، 114).

وقد أصبحت الصين من أكبر الأسواق المغربية للاستثمار الأجنبي، حيث استقطبت في الفترة الممتدة ما بين (1993-1996) 12.5% من إجمالي تدفق الاستثمارات الأجنبية في العالم. (Arthur, 1998, p. 107)

لكن هذا لا يمنع معاناة الاقتصاد الصيني من جملة من المشاكل منها، التنمية غير المتوازنة بين المناطق الشرقية الساحلية والمناطق الداخلية خاصة الغربية منها، ومشكلة الطاقة التي أصبح الطلب عليها شديدا في الصين بالتوازي مع التوسع السريع للاقتصاد الصيني، إذ يعتبر حاليا ثالث أكبر اقتصاد عالمي مستهلك للطاقة بعد الاقتصاد الأمريكي والياباني. **المحددات العسكرية:** تعد المؤسسة العسكرية الصينية من أكبر المؤسسات العسكرية في العالم، بفضل ما تتميز به من تفوق عددي ومن حيث التسليح (سواء الاستراتيجي أو التقليدي) وكذا التقنية والكفاءة التكنولوجية.

فمن ناحية القدرات النووية، نجد أن الصين التي دخلت النادي النووي عام 1964، تعد اليوم أكبر قوة عسكرية في آسيا، وأنها الدولة الوحيدة التي قامت بنشر أسلحة نووية، ولها قوة نووية بإمكانها أن تكون رادعة للولايات المتحدة الأمريكية (حمدي، 2001، صفحة 81).

وبعد الخيار النووي الصيني كانعكاس لاعتزاز الصينيين بأنفسهم، وبأمجاد المملكة الوسطى (مركز العالم)، وبفضل الأسلحة النووية تحاول الصين على حد تعبير "بيار بيرنيه"

(Pierre Piernech)، الانتقام من الإهانة التي لحقت بها عندما التقت بالغرب، وكسر احتكار القوتين العظميين آنذاك للقوة النووية (حمدي، 2001، صفحة 75).

وتتبع الصين برنامج لتحديث قوتها كلفها 24 مليار دولار في الفترة الممتدة بين 1988-1995. (Isabelle, 1997, p. 128)

ورغم أن لتقديرات الغربية ترى ن الترسانة النووية الصينية، لا تزيد نسبتها عن 10/1 من الترسانة الأمريكية أو الروسية، إلا أن ذلك لا يقلل من أهميتها، فهي تتوفر على ثالث أكبر مركب نووي في العالم، وتمتلك حسب تقديرات احتمالية حوالي 300 رأس نووي و2400 قنبلة نووية.

كما أنه بحوزة الصين "نظم إطلاق" (Delivery systems)، متطورة وعالية الدقة، خاصة الصواريخ الباليستية العابرة للقارات مثل (DF-4) الذي يصل مداه إلى 7 آلاف كم، وصاروخ (DF-5) القادر على حمل رؤوس نووية متعددة، وهي صواريخ متحركة يمكن تحريكها حول الصين، وبالتالي إصابة أهداف في دول كالإيران وروسيا والهند، بالإضافة إلى الصواريخ متوسطة المدى مثل: (دونج فانج 15 و21)، وصواريخ (Julang 1) و(Julang 2)، وكذلك القاذفات الاستراتيجية (H-6)، والغواصات النووية الحاملة للصواريخ النووية. (حمدي، 2001، صفحة 79، 80)

المحددات المجتمعية والثقافية

يقصد بالمحددات المجتمعية والثقافية، العناصر المتعلقة بالجانب الاجتماعي من تركيبة عرقية، ودرجة التماسك الاجتماعي وقيم المجتمع السائدة، أما الجانب الثقافي فهو تعبير عن الأنماط الثقافية المنتشرة في المجتمع والتي تشكل هيكله القيمي ومعتقداته المحددة لتوجهاته الحضارية والقيمية.

يتشكل المجتمع الصيني من 56 قومية مختلفة، أكبرها قومية "الهان" (Hans) التي تمثل 93% أي الأغلبية بينما تتوزع الـ 7% المتبقية على جماعات إثنية مختلفة "كالتبتيين" و"المانشوس" و"اليوغروس"، و"الويغور"، إضافة إلى جماعة "زونغ"، وهذا ما جعل الصين تتميز بنزاعات إقليمية وتناقضات ثقافية. (دانيل و أرنه، 2001، صفحة 264)

يعتبر "الهان" المجموعة الإثنية الأكثر أهمية ويرتبط تاريخها بشكل كبير بتاريخ الصين، لأنهم ظهروا فيما يعرف اليوم بشمال الصين منذ أكثر من 4000 سنة، ويتميز "الهان" بثقافة وحضارة مشتركة، ويشكلون حاليا الأغلبية في 28 مقاطعة من بين الـ 30 مقاطعة الموجودة في الصين باستثناء إقليمي "كسين جيانغ" و"التبت".

هذا في الوقت الذي بلغ فيه تعداد أعضاء جماعة "زونغ" مثلا 15.8 مليون نسمة، وتعداد "الويغور" 7.2 مليون نسمة، والتبتيين حوالي 6 مليون نسمة، لهذا تدعى الصين بـ "الجمهورية الاشتراكية الموحدة والمتعددة القوميات".

لكن تلك النزاعات والتناقضات لم تظهر بالحدة المسجلة في دول أخرى كالهند أو الاتحاد السوفييتي، ويوغسلافيا سابقا، وهما الدولتان اللتان تفككتا نتيجة الاختلافات العرقية أساسا، ويرجع السبب في ذلك إلى التماسك التاريخي الذي يميز المجتمع الصيني، المعترف بهويته وقوميته، رغم ظهور مطالب انفصالية في مناطق محدودة مثل "التبت" وإقليم "كسين جيانغ" ذو الأغلبية المسلمة الواقع غرب لبلاد، وعلى ذكر العامل الديني فأغلبية الصينيين يدينون بالكونفوشيوسية، مع وجود أقليات مسلمة ومسيحية وهندوسية.

تمازجت الأعراق المختلفة المشكلة للصين عبر التاريخ في كيان حضاري واحد، تمثله مملكة الوسط الكبرى التي حكمت قارة آسيا طيلة قرون، أين كان الصينيون يعتبرون حضارتهم "مركز العالم" وأنهم أصحاب أعرق حضارة في التاريخ. (كاظم، 1997، صفحة 47) قدمت للعالم خدمات جليلة واختراعات لا تزال آثارها باقية إلى اليوم، ولعل هذا الزخم الحضاري من العوامل التي تقف وراء طبيعة المواقف الصينية، وطموحاتها للعب دور عالمي يتماشى مع موروثها الثقافي والحضاري العريق.

أهمية المتغير الاقتصادي

يلعب المتغير الاقتصادي دورا هاما في سياسة الصين الخارجية، حيث لاحظنا أنه يعتبر من الأهداف الرئيسية في توجهاتها العامة، وفيما يلي رصد لتأثير المتغير الاقتصادي على علاقات الصين مع مختلف النقاط الحساسة من العالم.

صراع المصالح الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية: أصبحت الأسواق الصينية تمثل فرصا حقيقية لاستثمار، خاصة بعد عملية الانفتاح الاقتصادي، وتعد الولايات المتحدة من أهم المستثمرين في السوق الصينية إذ يعد هذا العامل حيويا في تطور اقتصاد البلدين، فالصين تعتمد أسواق الولايات المتحدة وتكنولوجياها العالية، بينما ترى الولايات المتحدة في الصين المكان المناسب لإقامة المشاريع الاستثمارية، حتى لا تسيطر عليها قوى اقتصادية أخرى منافسة خاصة اليابانية منها والأوروبية. (بريس، 1994، صفحة 306)

إلا أن ذلك لا يمنع من وجود مشاكل تهدد بقيام حروب تجارية بين البلدين، إذ أصبح العجز التجاري للولايات المتحدة مع الصين مسألة اقتصادية خطيرة، إذ بلغ العجز التجاري الأمريكي مع الصين 60 مليار دولار عام 1998، وارتفع ليقترب 66.9 مليار دولار عام 1999.

وقد عملت الولايات المتحدة على مواجهة المشكلة من خلال تهديد الصين بفرض عقوبات اقتصادية، واستغلال قضية حقوق الإنسان للضغط على الصين كلما أرادت الحصول على تنازلات لصالحها، والتهديد بحرمانها من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية. (دانيل و أرنه، 2001، صفحة 126)

كما أن مسألة الملكية الفكرية تميز علاقات البلدين، حيث وصل الأمر بإدارة "كلينتون" لفرض عقوبات تجارية على الصين مما أجبر هذه الأخيرة على توقيف هذه السرقات.

وكثيرا ما تهدد الولايات المتحدة بوقف استثماراتها في الصين بحجة خرقها لحقوق الإنسان، لحن هذه التهديدات لا تؤثر على الصين، التي تعلم أنه بإمكانها تغطية انسحاب الشركات الأمريكية بحماس الشركات اليابانية والأوروبية للاستثمار في الصين. (كاظم، 1997، صفحة 148)

التنافس الياباني الأوروبي على السوق الصيني: رغم العداوة التاريخية بين الصين واليابان إلا أن ذلك لم يمنع التعاون بينهما، فالصين بحاجة للتكنولوجيا اليابانية، واليابان بحاجة لفرص الاستثمار التي يوفرها الاقتصاد الصيني، فقد أصبحت الشركات اليابانية مقتنعة أن الاستثمار في الصين شيء مربح. (كاظم، 1997، صفحة 139)

إن مختلف المؤشرات تدل على اتجاه الدولتين للتعاون الوثيق خاصة في المجال الاقتصادي، فقد عقدت بينهما عدة اتفاقيات، حيث وصل حجم التبادلات بينهما 47.9 مليار دولار عام 1994، أي بنسبة زيادة قدرت 22.8%، ومنذ أن أقام البلدان علاقات اقتصادية بينهما بلغ حجم العجز التجاري الصيني مع اليابان 50 مليار دولار، وقد أقامت الشركات اليابانية قاعدة واسعة لها في الصين، مع زيادة في الاستثمار ففي نهاية 1999 افتتحت الشركات اليابانية 1222 مشروعا استثماريا في الصين، قيمتها 14.2 مليار دولار (سونج، 2002).

أما فيما يخص الاتحاد الأوروبي، فدوله خاصة ألماني وفرنسا وبريطانيا، تتنافس فيمينا مع اليابان والشركات الأمريكية لافتكاح مكانة في السوق الصينية.

وقد أعلن "بيتر مانديلسون" المفوض التجاري للاتحاد الأوروبي، أثناء زيارته للصين، أن تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الصين أمر هام للغاية بالنسبة لأوروبا، وأن الاتحاد الأوروبي يرغب في تسوية المشاكل في التعاون التجاري بين الجانبين من خلال الحوار والتشاور، مشيرا إلى أن الاتحاد الأوروبي مستعد لتعزيز التعاون مع الصين في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية.

هذا وقد شهدت العلاقات التجارية الصينية الأوروبية تطورا سريعا في السنوات الأخيرة حيث أصبح الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري للصين في عامي 2004 و2005، أما الصين فقد أصبحت ثاني أكبر شريك تجاري للاتحاد الأوروبي، وتجاوز إجمالي قيمة التبادلات التجارية بين الجانبين في العام الماضي 210 مليار دولار أمريكي. ولكن في الوقت نفسه، زادت الاحتكاكات التجارية بين الجانبين أيضا، وفرض الاتحاد الأوروبي في يوليو العام الماضي رسوم مكافحة إغراق على الأحذية الصينية المصدرة إلى أوروبا، ورفض وضعية اقتصاد السوق للمؤسسات الصينية المعنية دون أن يقوم بتحقيقات جديّة،

وعبرت الصين عن استيائها من هذا الأمر وطالبت الاتحاد الأوروبي بمعاملة مؤسسات الأندية الصينية بطريقة مناسبة (المشاكل التجارية الصينية الأوروبية، بلا تاريخ).

التوجه الصيني نحو العالم الثالث: يعد الاهتمام بعلاقات الصين مع دول العالم الثالث من أهم تقاليد السياسة الخارجية الصينية، وبعد أن كان هذا الاهتمام ذو طابع سياسي واقتصادي في عهد الحرب الباردة، تحول إلى اهتمام اقتصادي، لكي تستفيد الدول النامية من الخبرة والمساعدة الصينية، وتستفيد الصين من موارد هذه الدول خاصة الطاقة منها، ومن فرص الاستثمار كذلك.

وسأخذ التعاون الإفريقي الصيني كنموذج لسياسة الصين دول العالم الثالث، عقدت ابتداء من 4 نوفمبر 2006 في قاعة الشعب الكبرى ببكين عاصمة الصين، قمة بكين لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي. ويرى الزعماء الأفارقة الذين يشاركون في القمة أن الصين وإفريقيا لديهما مستقبل مشرق في التعاون.

منذ تأسيس منتدى التعاون الصيني الإفريقي عام 2000، تطور التعاون المتبادل المنفعة بين الصين وإفريقيا بسرعة في مختلف المجالات، وأتاح المنتدى للجانبين فرصة نادرة لإجراء حوار جماعي وأصبح آلية فعالة للتعاون بينهما.

وفي إطار منتدى التعاون الصيني الإفريقي، يتعزز التبادل والتعاون بين الجانبين في مجال الموارد البشرية. ومنذ عام 2004، بعثت الصين أكثر من 500 خبير وأستاذ إلى الدول الإفريقية لمساعدتها على تدريب المتخصصين في مجالات الزراعة والعلوم والتعليم المهني والطب والصحة، وقدم هؤلاء الصينيون مساهمات كبيرة في بناء إفريقيا وتوطيد العلاقات مع الشعوب الإفريقية.

وتكثفت التبادلات الثقافية بين الصين وإفريقيا. وفي عام 2005، استقبلت الدول الإفريقية سبع بعثات فنية صينية، وأوفدت الصين مدرسين ممتازين إلى مصر ونيجيريا وغانا. (منتدى الصين إفريقيا: فضاء لتعزيز العلاقات، بلا تاريخ) أرسى تفاوت الأسلوب التجاري أساسا للتجارة الصينية الإفريقية المتمثلة في المنفعت المتبادلة والأرباح للجميع. تطورت التجارة الصينية الإفريقية الآن إلى مرحلة خاصة لجمع الأساليب التعددية بما في ذلك التجارة العامة والاستثمار في الخارج والمقاولة وتقديم المساعدات إلى الخارج. حتى نهاية عام 2005، وصلت الاستثمارات الصينية في إفريقيا إلى أكثر من 6 مليارات دولار أمريكي، وأقامت أكثر 800 مؤسسة هناك. وفي عملية التعاون الصيني الإفريقي في الطاقة، وتدفع الصين تنمية اقتصاد الدول الموفرة للموارد الطبيعية بواسطة تقديم الاستثمار في الطاقة. وحققت المنفعت والأرباح للجميع مع شركائها الأفارقة عن طريق المشاركة في الخدمة العامة وشاركت في بناء الطرق والجسور والمستشفيات ومنشآت أساسية أخرى في الدول الموفرة للموارد مما حققت المنفعت المتبادلة والإرباح للجميع هناك. كما تجسدت المنفعت المتبادلة والأرباح للجميع في حالة التجارة الصينية الإفريقية أيضا، منذ السنوات الأخيرة، تبقى التجارة الصينية الإفريقية في التوازن الأساسي، ويتمتع الجانب الأفريقي بفائض قليل بهذا الخصوص.

أهمية المتغير الجيوبوليتيكي

يعد العامل الجيوبوليتيكي من بين أهم المتغيرات المتحكمة في سياسة الصين الخارجية، إذ لم يفقد هذا المتغير أهميته، يقول "جوزيف ناي": "لم تحل الجغرافيا الاقتصادية محل الجغرافيا السياسية، رغم أن مطلع القرن الحادي والعشرين قد شهد بوضوح إمحاء الحدود التقليدية بين الاثننتين، ذلك أن تجاهل دور القوة المركزية والشؤون الأمنية

سيكون كتجاهل الأكسجين، ففي الظروف العادية يتواجد الأكسجين بكثرة فلا نعيه اهتماما يذكر، ولكن ما إن تتغير هذه الظروف، ونبدأ في افتقاد الأكسجين حتى نعجز عن التركيز على أي شيء آخر". (جوزيف، 2003، صفحة 36) وتتجلى أهمية هذا المتغير من خلال تأثيره على علاقات الصين مع مختلف القوى:

تايوان محور العلاقات الصينية الأمريكية:

العلاقات الصينية الأمريكية يسيطر عليها الشك وعدم الثقة، خاصة ما يتعلق بقضايا الفوائد التجاري وحقوق الإنسان وتايوان، والتي تعتبر محورا مهما في السياسة الخارجية الصينية تجاه الولايات المتحدة.

فبشأن الطريقة التي تتبعها الصين في تناول قضية تايوان، فهي تكشف عن مستوى عال من الإدراك والثقة في النفس، فمنذ فترة التسعينات حتى بداية عام 2001، باتت السياسات التي تحكم العلاقات المتبادلة يشوبها القلق والتوتر، وترجع تلك المخاوف إلى إمكانية تسلل الفكر الاستقلالي إلى تايوان، وفي ردها على هذه الأخيرة قامت الصين باستخدام الأسلوب الجبري المكثف، في مواجهة هذا الفكر الذي يعيق الجهود الصينية لتوحيد البلاد، ولذلك رفضت الصين أي توطيد للروابط العسكرية الأمريكية مع تايوان. (الحلواني، 2001)

فالمقدرات العسكرية الصينية أهلتها لتؤدي دور في السياسة الخارجية الصينية، وقد برز هذا الدور في ردع الولايات المتحدة من التدخل في الحالة التايوانية، وساهم التسلح العسكري الصيني في منع تايوان من اتخاذ أي سياسات انفصالية. (الهياجنة، 2004، صفحة 225)

المصالح المتبادلة حول الشيشان وإقليم كسين جيانغ بين الصين وروسيا:

مرت العلاقات الصينية الروسية بفترات متباينة، فبعد أن كانت علاقات متينة على إثر انتصار الثورة الشيوعية، عرفت اضطرابات بسبب المشاكل الحدودية، والتقارب الأمريكي الصيني، والتباينات الإيديولوجية.

إلا أنها عرفت نقلة نوعية منذ نهاية الحرب الباردة، مع تبادل الزيارات بين البلدين على أعلى مستوى، كالزيارة التي قام بها الرئيس الروسي "بوريس يلتسين" للصين عام 1996، وأسفرت عن توقيع اتفاقية أمنية مشتركة، والاتفاق على حل مشكلة الحدود نهائيا. (الشيخ، 1998، صفحة 46)

وتركز الصين في علاقاتها مع روسيا على قضية إقليم "كسين جيانغ"، الذي توجد به حركة "ويغور" الإسلامية ذات المطالب الانفصالية.

يقع إقليم "كسين جيانغ" في الشمال الغربي، بلغ عدد سكانه عام 1990 نحو 15 مليون نسمة أغلبهم مسلمون، يضم حوالي 13 قومية، وتعادل مساحته سدس مساحة الصين ككل، ويشكل عمقا استراتيجي للصين في وجه روسيا وجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، ولإعادة التوزيع السكاني الصيني مستقبلا، فهو إقليم شاسع المساحة والكثافة السكانية به منخفضة، كما أنه يحتوي على ثروات معدنية، واحتياطي بترولي ضخمة، كما تعتبره الصين همزة وصل لهل مع العالم الإسلامي.

وحاولت الصين استغلال العلاقات التاريخية والإستراتيجية بين روسيا والجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، لضمان تعاون هذه الجمهوريات بمنع هذه الحركة من تحويل أراضي تلك الدول إلى قواعد خلفية لها خاصة مع الروابط الدينية والقومية والتاريخية بين الويغوريين وسكان آسيا الوسطى. (زهران، صفحة 309)

وأبدت الصين تأييدها للسياسة الروسية في "الشيشان"، مقابل الدعم الروسي لوحدة الصين، ومناهضة المطالب الانفصالية في "التبت"، ودعم حق الصين في استرجاع "تايوان"، وشكل البلدان منظمة "شنغهاي"، والتي ضمت كذلك كازاخستان وطاجاكستان وكيرغستان وأوزباكستان، والتي توسعت لتضم الهند وباكستان كذلك، وكان الهدف الأول المعلن للمنظمة هو العمل على حل المشاكل الحدودية بين الدول الأعضاء. (جمال، 2006، صفحة 62)

العلاقات الصينية الهندية ومسألة التبت:

شهدت العلاقات الصينية الهندية حالة من التآرجح الكبير، بين التقارب الكامل والتنافر الكبير وقد بدأت العلاقات بشكل ايجابي بين البلدين في عام 1949، عندما كانت الهند أول دولة تعترف بحكومة الصين الشعبية ولم تعترف بالصين الوطنية، بل إن الهند كانت تدعم الصين للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن.

لكن العلاقات سرعان ما بدأت تدخل حالة من التوتر في عام 1959 بسبب المشاكل الحدودية، مما أدى سنة 1962 إلى اشتعال الحرب بينهما التي سرعان ما انتهت لصالح الصين، ومن ثم فقد وطدت علاقاتها مع باكستان المنافس الأخر للهند، ولجأت إلى تطوير علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي، لكن في إقباب الغزو السوفيتي لأفغانستان بدأ يعود الوفاق بينهما في تلك الفترة التي شهدت توقيع العديد من الاتفاقيات بين البلدين حيث تطور ملموس للعلاقات الصينية الهندية بعد الزيارات المتتالية بين الطرفين الأولى سنة 1988، ثم الثانية بعد 1991 زيارة رئيس الصين للهند، لكن الصين راجعت سياستها تجاه الهند عندما قامت بالتفجيرات النووية عام 1998، مما أعاد العلاقات بين البلدين إلى الخلف ثم بدأ يعود الوفاق بين البلدين بعد الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الهندي إلى الصين في شهر جوان 2003.

إذن فالسياسة الخارجية الصينية تجاه الهند تميزت بالتذبذب من فترة إلى أخرى، ولهذا نلاحظ بعض نقاط الاتفاق بين الطرفين ونقاط اختلاف.

فنقاط الاتفاق تجلت في رفض الهيمنة الأمريكية في المنطقة باعتبار ذلك ليس في صالحهما وخاصة في ظل سعي كل طرف لأن يصبح قوة إقليمية. كما أن التواجد في المنطقة ليس في صالح البلدين (منطقة أفغانستان) حيث لا ترضى الصين والهند أن تكون دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية بمقربة منهما لذلك أشاد رئيس مجلس الدولة الصيني بالتعاون مع الهند في عام 2002 من اجل السلام والتنمية.

- مكافحة الإرهاب لما يمثله من خطر على الدولتين، وهو ما دفع البلدين للتعاون في مجال المعلومات والاستخبارات، لهذا بحثت الصين سبل التقارب مع الهند من اجل الدفاع عن الديمقراطية ومحاربة الإرهاب
- رفض فكرة حق تقرير المصير، فالهند ترفض إعطاء الكشميريين حق تقرير المصير، كما أن الصين ترفض إعطاء ذلك الحق لبعض الأقاليم كالتبت والمناطق المسلمة وتايوان.

- تنمية العلاقات بين البلدين خاصة بعد أن نمت العلاقات الاقتصادية بين البلدين وبلغت قيمة التجارة الثنائية بينهما حوالي 300 مليون في بداية 1990 لتصل إلى 05 مليار دولار في 2002.

من الجانب الآخر نجد العديد من القضايا بين الطرفين محل اختلاف بداية بالعلاقات الصينية الباكستانية المتميزة في شقها العسكري

لكن الجانب الجيوبو ليتيكي المهم هو قضية كشمير من المعروف أن كشمير يمثل أهمية إستراتيجية حيث يقع في أقصى الشمال الغربي لشبه القارة الهندية، حيث يتقاسم الحدود مع كل من الهند وباكستان وأفغانستان والصين، فان نظرة الصين للقضية الكشميرية تقوم على عدم السماح بان يتحول إلى حرب نظامية قد تجر إليها عنوة كما أنها لن تسمح لأي الطرفين تحقيق تقدم على حساب الآخر باعتبار أن ذلك يخدم الإستراتيجية الأمريكية في المقام الأول.

-المعارضة الصينية في أن تحتل الهند أحد المقاعد في مجلس الأمن حيث ترى الصين أن ذلك ليس في خدمتها، حيث يشكل حلقة احتواء لها من طرف القوى الكبرى، وخاصة إذا نجحت اليابان في الحصول على مقعد في مجلس الأمن، وكذلك في ظل الدعم الهندي للمطالب الانفصالية في التبت مما يشكل لها استراتيجية وقائية. (هشام، 2003، صفحة 244، 245)

الخاتمة

يمكن استخلاص مجموعة من النتائج الهامة من هذا البحث، نوردتها فيما يلي:

- تأثير البيئة الداخلية بمكوناتها الثقافية والحضارية وعناصر قوتها الاقتصادية والعسكرية، وبنية مؤسساتها السياسية، على عملية صناعة القرار في الصين.

- لعبت القيادات الصينية، بشخصيتها القوية وتميزها بروح المسؤولية، والتداول السلمي على السلطة، والمزاوجة بين التكوينات المختلفة السياسية والعسكرية والإدارية، دورا هاما في جعل قرارات القرارات المتخذة تتسم بقدر كبير من العقلانية والفعالية.

- التطور النوعي في عملية صنع القرار، من خلال توسع دائرة اتخاذ القرار وخروجها من الدائرة الضيقة المقتصرة على الإطار الفردي، وانتقالها حاليا لتأخذ الطابع المؤسسي شيئا فشيئا، من خلال إعطاء هامش أكبر لتنظيمات أخرى للمشاركة في عملية صنع القرار.

- تطور السياسة الخارجية الصينية من حيث مجال التحرك والتأثير، ويتجلى ذلك من خلال دورها المتزايد في العلاقات الدولية، وانضمامها لمختلف المنتديات الدولية والإقليمية، كالمنظمة العالمية للتجارة، ومنظمة شنغهاي، والآبك، والآسيان، وتأسيسها لمنتدى الصين إفريقيا، وتوجيه اهتمامها لأمريكا اللاتينية خاصة بعد تصاعد المد اليساري في القارة.

- تميز سياسة الصين الخارجية بالاستمرارية رغم كونها من الأنظمة المغلقة، وهذا ما تجلى من خلال استمرار اعتبار التنمية الاقتصادية، والحفاظ على الاستقلال ووحدة الأراضي، والعمل على استرجاع الأقاليم المنفصلة.

- يمكن إدراج التغيرات التي حصلت في سياسة الصين الخارجية ضمن مستوى " التغير التكييفي"، حيث ظلت السياسة الخارجية الصينية محافظة على نفس الأهداف، والوسائل والأدوات لتنفيذها، في جو من الرزانة والتثبت وهدوء رد الفعل، كما جاء في وثيقة " جيانغ زيمين" حول أهداف السياسة الخارجية الصينية.

قائمة المراجع:

العربية:

الكتب:

- ألدن كريس. (2009). *الصين في إفريقيا شريك أم منافس* (المجلد ط1). (عثمان الجبالي المثلوثي، المترجمون) أبو ظبي: الدار العربية للعلوم ناشرون.
- بايتس غيل. (2009). *النجم الصاعد الصين: دبلوماسية أمنية جديدة*. (ترجمة دلال أبو حيدر، المترجمون) بيروت: دار الكتاب العربي.
- بورشتاين دانييل، ودي كيزا أرنيه. (2001). *التنين لأكبر: الصين في القرن لحادي والعشرين* (المجلد ط1). (ترجمة: شوقي جلال، المترجمون) الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- يوم آهن سونج. (2002). *الصين كرقم واحد. الثقافة العالمية، 114*.
- جمال علي زهران. (بلا تاريخ). *الحركة الإسلامية في الصين: التطور والآفاق. الحركات الإسلامية في آسيا*. القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية.
- س. ناي جوزيف. (2003). *مفارقة القوة الأمريكية* (المجلد ط1). (محمد توفيق البجيرمي، المترجمون) الرياض: مكتبة العبيكان.
- الشيخ، ن. (1998). *صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية* (المجلد ط1). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- عبد الفضيل محمود. (1999). *العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة* (المجلد ط1). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- نجلاء الرفاعي البيومي. (1997). "الصين" في: *العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا*. ط1. جامعة القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية.
- هاشم نعمة كاظم. (1997). *سياسة الكتل في آسيا* (المجلد ط1). طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية.

الدوريات والمجلات:

- سونج يوم آهن. "الصين كرقم واحد". *الثقافة العالمية*: عدد 114، سبتمبر- أكتوبر 2002.
- عبد العزيز حمدي. (2001). *قوة الصين النووية ووزنها الاستراتيجي في آسيا. السياسة الدولية* (145).
- عدنان الهياجنة. (2004). *الحرب على العراق وتوازن القوى الدولي. مستقبل العالم الإسلامي: تحديات في عالم متغير*. إصدارات البيان.
- مظلوم جمال. (2006). *التعاون الروسي الصيني في إطار منظمة شنغهاي. السياسة الدولية* (164).
- هارلان بريس. (1994). *من أجل صين قوية. السياسة الدولية*، 107.
- هشام، ا. (2003). *العلاقات الهندية الصينية: قمة الانفراج التاريخية. السياسة الدولية*. (153)

*مقالات من الأنترننت:

شيماء عاطف الحلواني. (2001)، "دبلوماسية الصين الجديدة". في:

<http://www.ahram.org.eg/ecps/ahram/2001/1/1 / Read>

<http://arabic.cri.cn/189/2006/06/09/84@57129.htm>: في: المشاكل التجارية الصينية الأوروبية".

<http://arabic.cri.cn/189/2006/11/05/83@65700.htm>: في: منتدى الصين إفريقيا: فضاء لتعزيز العلاقات".

" الإسراع بخطوات التجارة الصينية الإفريقية بالمنفعات المتبادلة والأرباح للجميع ". في:

<http://arabic.peopledaily.com.cn/31660/4995851.html>

سنية الحسيني. (2017). سياسة الصين تجاه الأزمة السورية هل تعكس تحولات إستراتيجية جديدة في المنطقة.

<http://www.caus.org.lb>: تاريخ الاسترداد 26 11 2023، من المستقبل العربي:

المراجع الأجنبية:

Arthur, A. (1998). *International investment toward the year 2002*. New York: United Nations publications.

Candice, T. (2009, Novembre-Décembre). China, analysis les nouvelles de Chine. (26).

Encarta. (s.d.).

Hai, L. (2007). *Climat: analyse de la position de la Chine*. Etopia.

Isabelle, C. (1997). L'inde et la chine: la révalité de deux titans. 55(10).

Jean , R. C. (2006). *les échanges entre la Chine et 'Afrique*. Stateco.

Patric , A., Jacques, M., & Valerie, P. (2011). *l'émergence de la Chine: impact économique et implications de politique économique*. Paris: Direction de l'information légal et administrative.

Valerie, N. (2006). *la stratégie Africaine de la Chine, politique étrangère*.

Valerie, N. (2008). *Culture stratégique et politique de défense en Chine*. Centre Asie Ifri.